أسباب الطلاق في الجزائر دراسة ميدانية ببلدية بوفاريك

مصلي رضوان: أستاذ محاضر أ
مداني سليمة: أستاذة محاضرة أ
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة البليدة 2

تاريخ إرسال المقال: 2018-03-14 **تاريخ قبول المقال**: 12 -2018-04-

ملخـــــص

تثير وسائل الإعلام بشكل دوري جلبة حول ارتفاع معدلات الطلاق بالمجتمع الجزائري. إلا أن المختص عند تصفحه للمقالات التي تتناول الموضوع يفاجئ بغياب المؤشرات الأكثر بساطة لقياس مستويات واتجاهات الطلاق، والتي يعرفها جيدا الديموغرافيون وعلماء الاجتماع، ولا يجد إلا أرقاما مطلقة لا يمكنها قياس الظاهرة بشكل دقيق.

ويفاجئ مرة ثانية لما يقارن البيانات والأعداد المقدمة من طرف وزارة الداخلية والتي مصدرها المحاكم مع بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والتي مصدرها نظام الحالة المدنية ليجدها غير متطابقة وبعيدة عن بعضها بعض المرات.

من جهة أخرى يعلم المختصون والمهتمون بشؤون الأسرة والطلاق أن هنالك نقصا فادحا في الدراسات التي تتناول موضوع أسباب الطلاق وآثاره على الرجل، المرأة والأطفال.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة الميدانية لتبحث في أسباب الطلاق بالمجتمع الجزائري، من خلال مسح ميداني ببلدية بوفاريك ولاية البليدة، أين تم استخدام استمارة تغطي مجموعة من القضايا على رأسها العشرة الزوجية واضطلاع الزوجين بمسؤوليات البيت والأسرة وملابسات الطلاق.

كما سمحت الدراسة بتقديم ترتيب وفقا للأهمية المعطاة من طرف استمارة تغطي مجموعة من القضايا على رأسها العشرة الزوجية واضطلاع الزوجين بمسؤوليات البيت والأسرة وملابسات الطلاق.

كما سمحت الدراسة بتقديم ترتيب وفقا للأهمية المعطاة من طرف الزوجة لقرابة 20 سبب من أسباب الطلاق المبثوثة هنا وهناك في الأدبيات حول الطلاق.

الكلمات الدالة: الخلع؛التطليق؛ مستويات واتجاهات الطلاق؛السن عند الزواج؛ العقم وعدم الانجاب؛ المستوى التعليمي.

Abstract

It is again surprising to compare the data and numbers submitted by the Ministry of the Interior, which the source are the courts with the data of the National Bureau of Statistics, which originated from the civil status system to find them not identical and distant from each other sometimes.

On the other hand, specialists and those interested in family affairs and divorce know that there is a huge shortage in studies that deal with the causes of divorce and its effects on men, women and children.

From this point of view, this field study came to examine the causes of divorce in Algerian society through a field survey in the municipality of Boufarik, Blida province, where a questionnaire was used covering a range of issues including marriage and family responsibilities and the circumstances of divorce.

The study also provided an arrangement according to the importance given by the wife to nearly 20 reasons for the divorce that are reported here and there in the literature on divorce.

Key words: divorce; Khale; divorce levels and trends; age at marriage; infertility.

1. الإشكالية

وفق إحصاءات لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بلغت حالات الطلاق بالجزائر سنة 2012 أزيد من 60 ألف حالة، من أصل 480 ألف زيجة، مما يجعل معدل الطلاق آنذاك في حدود 12.5%. في 2009 لم يكن عدد حالات الطلاق سوى 41549 حالة، سنة من قبل (2008) كان 39383 حالة، أما السنة التي سبقتها (2007) فلم يكن سوى 34123 حالة، مما يعنى أن نسبة زيادة حالات الطلاق المسجلة خلال خمس

سنوات، بين 2007 و2012، بلغت 75%. برغم أن هذه الأعداد تختلف قليلا عن البيانات المصرح بها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (أنظر الجدول أدناه)، إلا أن الأمر يبقى مقلق.

أصبحت النسوة تلجأن أكثر فأكثر لطلب الخلع للتحرر من حياة زوجية لا تحقق توقعاتهن. في 2007، 2466 إمرة حلت رابطتهن الزواجية عن طريق صرف مبلغ مالي لزوجها بينما في 2011 مر هذا العدد إلى 7559، أي أنه تضاعف تقريبا 3 مرات.

بالجزائر، يخلف الطلاق وراءه سنويا شريحة من النساء توضع في خانة حمراء، وتشكل أكثر الفئات عرضة للابتزاز والتحرش والحقرة، الوضع الذي يصل ببعضهن إلى محاولة الانتحار. بالإضافة إلى قرابة 100 ألف طفل مشتت بين الأم والأب، والذين عادة ما ينتهي بهم الأمر كمتسربين من المدرسة ومنحرفين.

	عدد الطلاقات	عدد الزيجات	المعدل الخام لطلاق بالألف	معدل الطلاق بالمئة	المعدل الخام للزواجية بالألف
1990		149345			5,97
2000		177548			5,84
2008	39396	331191	1,14	11,9	9,58
2009	41505	341321	1,18	12,16	9,68
2010	49845	344819	1,39	14,46	9,58
2011	54826	369031	1,49	14,86	10,05
2012	54985	371280	1,47	14,81	9,9
2013	57461	387947	1,5	14,81	10,13
2014	60488	386422	1,56	15,75	9,88
2015	59909	339074	1,5	16,23	9,24

المصدر:.ONS, Démographie Algérienne, 2015, n° 740, Algérie, 2016

جدول 1 : بعض مؤشرات الزواجية والطلاق حلال الفترة 1990-2015 **بالجزائر**

تسجل المحاكم الجزائرية سنويا 14 ألف حالة طلاق، بعد ثلاث أشهر زواج فقط، والذي يبدأ عادة في موسم الاصطياف (فصل الصيف) لينتهي في الشتاء. عشرة آلاف حالة طلاق تتم بالتراضي بين الزوجين مقابل 3500 حالة طلب تطليق من طرف الزوجة.[2]

هذه هي الأرقام التي تقدمت بها وزارة العدل، مرفوقة بنتائج مقلقة فيما يتعلق بظاهرة طلاق النسوة الشابات اللاتي يبلغن دون 20 سنة، وهو ما يتحول إلى نزاعات حول حق الحضانة والنفقة ما بين الأزواج الجدد داخل أروقة المحاكم.[3]

كشفت ناشطة ضمن جمعية وطنية تسمى "la femme en contact" أن 90% من الشكاوى التي تصلهم مرتبطة بظاهرة طلاق الأزواج الجدد. والسبب وراء ذلك، كون العشرات من الشابات اللاتي لا يتجاوزن 20 سنة، واللاتي هن وسط إجراءات الطلاق بعد شهور معدودات من الزواج، اتصلوا بالجمعية معلمين إياها بأنهن يتواجدن في المحاكم محاولات استرجاع حقوقهن الضائعة، وشرفهن الذي مرغ في التراب من طرف شباب، يجعلون من الزواج لعبة ومغامرة تنحصر أو تختزل في متعة جنسية ليس أكثر.[4]

عرفت الجزائر جملة من التحولات في العشريتين الأخيرتين على عديد الأصعدة ساهمت في انتشار الطلاق، فسياسيا هنالك برامج إعادة الهيكلة التي أضعفت الأسر ماديا واقتصاديا، الانفتاح الإعلامي والثقافي الذي زعزع البنى الثقافية والدينية للمجتمع وأوجد نوع من الأنوميا القيمية، سياسة مجانية التعليم للجنسين والتي مكنت النساء من بلوغ مستويات تعليم عالية وغزو سوق الشغل، وبتالي تطور مكانة المرأة واستقلاليتها ... وغيرها.

وفق المقاربة البنيوية-الوظيفية بسبب أهمية الأسرة والعائلة لعمل المجتمع، أي شيء يهدد قوة واستقرار العائلة أو الأسرة (ارتفاع معدلات الطلاق) سوف يعرف على الأرجح كمشكل اجتماعي[5].

أصبح الطلاق بالجزائر مشكلا اجتماعيا (أثاره تمس المجتمع وتنشأ حاجة إلى التكفل المجتمع به). لم يعد مثلما في الماضي استثناء يمس نسبة ضعيفة جدا من الزيجات. لم يعد سبيلا لإيجاد حلول لحالات زواجية غير طبيعية (مرض الزوجة، عدم إنجابها أو سوء خلقها). لم يعد يعتبر دليلا على فشل المرأة في الزواج حتى تتجنبه وتفر منه. بل أصبح يلجأ إليه في كثير من الحالات لأتفه الأسباب ليدل على عدم النضج وعدم المسؤولية، بل وفي كثير من المرات بتأييد من الأسرة والوالدين وحتى الأطفال بعض المرات.

العديد من الزيجات اليوم أصبح ينهيها الطلاق وليس الموت (الترمل). كما أنه ظهر ما يسمى بالطلاق المبكر وانتشر بكثرة (السنة الأولى أو الثانية من الزواج)، بل حتى أن الخلع انتشر بشكل كبير.

أغلب البالغين فيما مضي كانوا يعملون في الزراعة (في مزارع خاصة أين يتشارك الأب والأم والأبناء في العمل الزراعي) وكانوا يتعاونون معا في هذا العمل، هذه التبعية كانت تحافظ على استمرار الزيجات.

بسبب عدم انفتاح سوق الشغل أمام المرأة في الماضي وعدم توفرها على الفرص (التعليم والشهادات) وعدم قبول الأقارب التكفل بالمرأة المطلقة، كان يمثل الطلاق العيش في فقر ودون عائل.

الثقافة التقليدية لذاك العهد تعرف الطلاق على أنه غير أخلاقي وفاضح ودليل على الفشل الشخصي. لذا كان هذا الضغط الأخلاقي يساعد أيضا على بقاء الأزواج مع بعضهم، سواء كانوا سعداء مع بعض أم لا.

خلال الفترة الأخيرة (النصف الثاني من القرن العشرين) غزت المرأة الجزائرية سوق الشغل، وانخفض متوسط عدد أطفالها. هذه الاتجاهات جعلت الطلاق خيارا أكثر واقعية، وتدريجيا، الموقف العام (المجتمعي) أصبح أكثر قبولا للطلاق.

انطلاقا مما سبق ومن نتائج قراءاتنا الاستطلاعية وضعنا نصب أعيننا جملة من التساؤلات:

- هل افتقار الزوج للنضج العاطفي والعقلية المزاجية، المتقلبة، الغضوبة والصعبة أصبحت اليوم سبب كاف لحدوث الطلاق عكس ما كان عليه الوضع في الماضي من الصبر والتحمل على أذى الزوج؟
- هل فعلا الطلاق المبكر (دون 30 سنة أو خلال السنتين الأوليين للزواج) منتشر بالجزائر في الآونة الأخيرة؟
- هل فعلا يرتفع الطلاق بين ذوات المستوى التعليمي (المتوسط فما فوق)؟
- هل عدم الانجاب لا يزال سبب ذي وزن في إنهاء الحياة الزوجية وطلاق المرأة؟
- هل كلما كان سن زواج البنت مبكرا كلما ارتفع احتمال طلاقها؟
- هل يكثر الطلاق بين الأزواج الذين يقيمون مع أسرة الزوج نتيجة اعتيادهن الدخول في مشاحنات وخلافات حول الأعمال المنزلية مع الكنة وأخوات الزوج؟

2. الدراسات السابقة

عرض مصطفي الخشاب في كتابه "دراسات في علم الاجتماع العائلي"[6] دراسات حول الطلاق تخلص إلى ازدياد نسبة الطلاق في المجتمع المصري لتصل إلى (20 - 30%)

من مجموع عقود الزواج. ولقد أرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والشخصية واعتبارات كثيرة من أهمها :

1. صعوبة فترة الزواج الأولي إذ تعد أخطر مرحلة تمر بها الحياة الزوجية. بحيث تفسخ فيها معظم الزيجات. خاصة في السنتين الأولى والثانية؛
2. ترتفع نسب الطلاق في المدن عنها في الأرياف لتدل على عدم استقرار الحياة الأسرية في المدن إلى حد ما ، لأن عوامل كثيرة تهددها مثل حرية المرأة ونزول المرأة للعمل. أما في الريف حيث قوة التقاليد والعرف والدين، وقوة الروابط العائلية فنجد نسب الطلاق منخفضة؛
3. تختلف نسب الطلاق باختلاف المهن والحرف (الطبقات الاجتماعية المهنية) أيضا. فترتفع بين الممثلين والممثلات والعاملين في الفنون الشعبية والبحارة. وهي نسب أقرب إلى المتوسط بين العمال. وتنخفض بشكل واضح بين التجار والمدرسين ورجال الدين.

كما أن هنالك عوامل أخرى ساهمت في زيادة نسب الطلاق في المجتمع المصري نذكر منها:

1. العامل الاقتصادي وأثره في حياة الأسرة من حيث الاستقرار من عدمه؛
2. تغير مركز المرأة الاجتماعي ونزولها لميدان العمل وشعورها بشخصيتها واستقلالها؛
3. عدم قيام الزواج على أسس واضحة. فقد يقوم على دوافع الحب أو المنفعة أو التغرير أو التورط؛
4. هذه الأمور قد تتعارض مع الأسس التي تقوم عليها الأسرة السليمة والحياة الأسرية المستقرة؛
5. الاختلاف بين الزوجين في نظرتهما إلى الحياة وفي مستوى الثقافة والوضع الاجتماعي والسن وغير ذلك من العوامل التي قد تؤدي بالحياة الأسرية لعدم الاستقرار؛
6. ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وخاصة في المجتمعات المدنية؛
7. الإخلال بالشروط المتفق عليها قبل الزواج سواء من طرف الزوج أو الزوجة؛

8. عادات الزواج في مصر – والتي لا تعطي للرجل والمرأة فرصة كافية لمعرفة كل منهما الآخر والوقوف على طبيعتهما وآرائهما واتجاهاتهما- وهذه الظاهرة منتشرة في الريف، وبين كثير من الأسر المدنية التي ترجع إلى أصول ريفية، حيث يتم الزواج برضا الوالدين أولاً، وتحت تأثيرهما وضغط الآخرين؛
9. عدم الاستقرار العائلي، وتعذر الوصول إلى حلول وسطى، بصدد المشاكل والعوامل المؤدية إلى التوتر في محيط الأسرة. وبذلك يكون الطلاق هو الحل الحاسم الذي يضع حدا لكل المشكلات.

دراسة أخرى حول الطلاق في المجتمع الجزائري عنوانها "الطلاق في وهران"[7] ترصد أسبابه من خلال استجواب عينة من المطلقات وحضور جلسات الصلح في المحاكم والاطلاع على الملفات الخاصة بقضايا الطلاق. وقد خلصت للأسباب التالية:

1. هناك أسباب كثيرة ومتعددة لوقوع الطلاق في المجتمع الجزائري، متداخلة ومتشابكة يصعب فك بعضها عن بعض؛ وتعد أزمة السكن من أهمها لأنها تؤدي إلى تفكك العلاقات الزوجية ومن ثم الطلاق والسبب في ذلك أن الكثير من المتزوجين الجدد لا يجدون مسكنا مستقلا ويضطرون للسكن مع الأهل – أهل الزوج – ومعلوم أن هذه الحالة تحرم الزوجين من الشعور بالاستقلال وبالتالي تدخل الأهل وعدم الاستقرار الأسري ومن ثم الطلاق؛
2. تدخل أهل الزوجة وأهل الزوج في حياتهما في محاولة للسيطرة عليها وتوجيهها، مما يؤدي إلى الخلاف والتناقض ومن ثم الطلاق.
3. نظرا لتحرر المرأة الجزائرية بعد الاستقلال من نمط الحياة التقليدي أصبحت تتطلع إلى حياة زوجية متطورة -على النمط الغربي- عكس ما كان في الماضي، ولذا ترفض أحياناً بشدة الخضوع لأسرة الزوج. وعاداتها وتقاليدها؛
4. هذا التصور التحرري والعصري لدى المرأة الجزائرية، والذي تقابله النظرة التقليدية لدى الرجل الجزائري نحو المرأة من جهة وشعوره بالتفوق عليها

بحكم الدين والقانون، تدفعه إلى محاولة السيطرة عليها وجعلها زوجة صالحة للبيت فقط. ولكن رفضها لهذه المعاملة وتحررها واستقلالها الاقتصادي يتسبب في مشاكل كثيرة تؤدي في النهاية للطلاق؛

5. الزواج المبكر والمرغم للعديد من الشباب، وقد بينت الدراسة أن السن المتوسط للزواج في الجزائر يتراوح ما بين (17.5) عاما بالنسبة للنساء الأميات و(18.8) عاما للواتي أنهين المرحلة الابتدائية، و(20.4) عاما للواتي واصلن دراستهن الثانوية والجامعية.

3. منهجية جمع المعطيات

تتقدم أمام الباحث الذي يعمل على مواضيع الطلاق جملة من المنهجيات أو مخططات الملاحظة التي يفترض أن تمكنه من جمع المعطيات. إلا أن كل واحدة منها لها مزايا وترافقها معوقات. الجدول أدناه يوضح مختلف هذه المنهجيات (أنظر الجدول 2).

المنهجية	المزايا	النقائص
بيانات الحالة المدنية	- تسمح بقياس مستويات واتجاهات ظاهرة الطلاق	- لا تسمح بتحديد أسباب الطلاق الظرفية أو غير المباشرة؛ - غير مستغلة بالجزائر.
مسح أسر	- نحتاج إلى عينة كبيرة الحجم؛ - جد مكلف وليس في متناول الباحثين.	- يعطي نتائج ممثلة؛ - يسمح بالتطرق لمحاور ومواضيع كثيرة ذات صلة بالطلاق.
مقابلات معمقة مع المطلقين والمطلقات	- تسمح بجمع بيانات دقيقة وثرية جدا حول ظروف الطلاق وأسبابه؛ - تصلح أكثر للدراسات الاستكشافية.	- مشكل بلوغ المطلقين/المطلقات وإيجادهم؛ - عدم تمثيل المجتمع المعني.
استمارة بالمقابلة أو استمارة تملأ ذاتيا	- يسمح بجمع بيانات مهيكلة كثيرة؛ - سهولة معالجة البيانات.	- معدل الاجابات على بعض الاسئلة منخفض، لا سيما إذا كانت الاستمارة تملأ ذاتيا.
تحليل بيانات المحاكم وملفات القضايا	- التوفر على قاعدة بيانات؛ - بيانات رسمية ودقيقة.	- المعلومات المتوفرة محدودة؛ - وليست كاملة دائما وتختلف من حالة إلى حالة؛ - صعوبة بلوغ هذه البيانات.
تحليل الإحصائيات المنشورة من طرف وزارة العدل	- مفيدة أكثر لتعيين مستويات الطلاق؛ - التصنيفات المعتمدة قليلة.	- تعتمد على التكرارات المطلقة للحالات ولا تقدم المؤشرات والمعدلات الاعتيادية للطلاق
مقابلات مع الشهود المحبذين (الجمعيات المعنيات بقضايا المرأة، القضاة، المحامين، ...)	- تسمح بتكوين فكرة عن مستويات واتجاهات الطلاق؛ - أسباب الطلاق؛ - آثار الطلاق؛ - والمسائل القانونية المتعلقة بالطلاق؛ - مفيدة في اقتراح حلول للحد من الطلاق. -	- الانحياز لصالح المرأة في كثير من المرات؛ - غير ممثلة.
مقالات الصحف والجرائد	- تصلح للدراسات الاستكشافية؛ - تتطرق لأسباب الطلاق وأثاره؛ - تقدم إحصائيات رسمية عن مستويات واتجاهات الطلاق.	- غير ممثلة؛ - كثيرا ما تعتمد على تقديراتوخبرات وتصريحات الخبراء.

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول 2 : منهجيات دراسة الطلاق ومصادر المعطيات

بالنسبة للخيار المنهجي لبحثنا فلقد كان مسحا باستمارة أين تمثل مجتمع الدراسة في النسوة اللاتي سبق لهن الزواج (مدني، عرفي) على الأقل مرة وانتهى هذا الزواج بطلاق (النسوة غير العازبات المطلقات). وبهذا فإن وحدة التحليل سوف تتمثل في المرأة غير العازبة المطلقة خلال الفترة المرجعية (سنة 2016) للدراسة بالحيز الجغرافي محل الدراسة (بلدية بوفاريك وضواحيها).

نظرا لصعوبة الوصول للمطلقات رغم تقريرنا البحث عنهن بقاعات المحاكم من خلال حضور جلسات الحكم في قضايا الخلع والطلاق، إلا أن ذلك تعذر.

في دراستنا هذه اعتمدنا طريقة المعاينة ذات الخيار الموجه. بمعنى أننا لم نعتمد فعليا على أي من الطرق المصنفة سوآء في المعاينة الاحتمالية أو الأمبريقية، وكانت منهجية المعاينة المختارة هي كرة ثلج أين كانت تدلنا كل مطلقة نصل إليها على أخرى أو أخريات.

سبب آخر غذى هذا التوجه هو كون الدراسة استكشافية بالدرجة الأولى، ولذا اكتفائنا باختبار الصدق النظري للفرضيات (هل بالإمكان وجود مثل هذه العلاقة بأي حال من الأحوال) وليس الصدق الإحصائي، إذن فالعينة هي عينة ملائمة (un échantillon de convenance) ليس إلا.

تتمثل أداة جمع المعطيات في استمارة تضم9 عناصر/مواضيع جزئية ضرورية للإجابة على تساؤلات الدراسة:

1. خلفية المبحوثة؛
2. التعارف، الخطبة والزواج؛
3. ظروف عمل المرأة خارج البيت (أثناء الزواج)؛
4. ظروف وترتيبات الإقامة والسكن؛
5. العلاقة مع الأسرة والخلافات العائلية؛
6. شخصية وطباع الزوجين؛
7. العشرة الزوجية واضطلاع الزوجين بمسؤوليات البيت والأسرة؛
8. ملابسات الطلاق؛
9. وأسباب الطلاق (جدول ترتب فيه المبحوثة مجموعة من أسباب الطلاق حسب درجة أهميتها بالنسبة لها).

لقد تم تحديد الفترة المرجعية للأسئلة المقررة في الاستمارة، بالأسبوعين الأخيرين من شهر مارس.

نظرا لقلة عدد المطلقات اللاتي استطعن بلوغهن تم ملأ 40 استمارة.

4. عرض النتائج والاستنتاجات

1.4. نتائج البحث الوثائقي وتحليل البيانات الثانوية

سجلنا عدم توفر مختلف المقاييس الاعتيادية للطلاق بالجزائر مما يمنع القياس الفعلي لمستوى واتجاهات الطلاق، وإجراء مقارنات دولية.

كما أن تصريح وزارة العدل بعدد حالات الطلاق السنوية يكون فقط وفق تصنيفات قليلة جدا (أنواع الانفصال: طلاق، تطليق، خلع، ...)، دون نشر هذه البيانات دوريا أو في نشريات إحصائية، وصعوبة الوصول لهذه البيانات.

هنالك شبه انعدام لدراسات حول أسباب وآثار الطلاق إلا بعض الأعمال الجامعية التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى العلمية.

يبدو أن الطلاق بإرادة الزوج هو نمط الانفصال الغالب بالجزائر لسنوات 2007-2009. برغم تراجعه الطفيف.

ثم يأتي الطلاق بالتراضي في المرتبة الثانية والذي يشهد استقرارا في حدود 32%.

السنة	2007		2008		2009	
نوع الطلاق	العدد	المعدل (%)	العدد	المعدل (%)	العدد	المعدل (%)
الطلاق بالتراضي	11203	33	14072	36	12900	31
الطلاق بإرادة الزوج	17733	52	18794	48	20134	48
الطلاق بإرادة الزوجة	2721	8	3320	8	4050	10
الخلع	2466	7	3197	8	4465	10
المجموع	34123	100	39383	100	41549	100
عدد الزيجات	325500	-	331200	-	341300	-
معدل الطلاق (%)	10.48	-	11.89	-	12.17	-

المصدر: حمل من الموقع

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=439522606130024&id=183420915073529، **بتاريخ :** 2014/09/28.

❖ بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول 3 : توزيع أنواع الطلاق بالجزائر خلال الفترة 2007-2009

يأتي الطلاق بإرادة الزوجة والخلع في المرتبات الموالية. ويلاحظ أن نسبة الخلع عرفت ارتفاعا طفيفا لكن مستمرا لتصل إلى10% سنة 2009.

كما نلاحظ ارتفاع طفيف لمعدل الطلاق ولكن مستمر ليصل إلى قرابة 12% سنة 2009.

كانت معدلات الطلاق مرتفعة خلال الفترة 54-1956 (في حدود 16%)، ثم عرفت انخفاضا مستمرا ، لتصل إلى حدود 11% خلال الفترة 57-1958. واستمر هذا الانخفاض المتسارع ليصل المعدل سنة 1960 إلى 7%. تبقى أسباب مثل هذا الانخفاض مجهولة ، إلا إذا افترضنا أن العائلات في فترات الأزمات (الحرب) تتماسك وتتعاضد أكثر لمواجهة مثل هذه الظروف الصعبة.

المصدر

* Office nationale des statistiques, série statistiques rétrospectives 1962-1990, n° 31, p1.

** Cadi Mostéfai Merriam, L'image de la femme algérienne pendant la guerre (1954-1962), thèse de D.E.A, Alger, 1978, p 90.

رسم توضيحي1 : عدد الزيجات، حالات الطلاق ومعدلات الطلاق (%) خلال الفترة 1954-1960

يبدو أن معدل الطلاق بالجزائر ارتفع تدريجيا إلى غاية سنة 1973 ليبلغ قرابة 19% (أي فارق 5 نقاط مقارنة بسنة 1971). ثم عاود الانخفاض إلى غاية سنة 1977 ليعود إلى مستواه الابتدائي (عند سنة 1971: 14%). ليعود الارتفاع مرة أخرى خلال سنوات 1978-1980 ، ليبلغ مداه (20%) خلال سنة 1979.

السنة	عدد الزيجات*	عددحالات الطلاق**	معدل الطلاق (%)
1971	96028	13418	13.97
1972	85422	13481	15.78
1973	91602	17091	18.66
1974	101906	16602	16.29
1975	105635	17531	16.59
1976	115178	17793	15.44
1977	124421	17052	13.70
1978	121211	22138	18.26
1979	120491	23564	19.55
1980	128424	22096	17.20

جدول *1* : معدلات الطلاق بالجزائر خلال الفترة 1971-1980

2.4. نتائج تحليل بيانات الاستمارة

أغلب المبحوثات المطلقات شابات (سنهن دون 35 سنة) (53%) (جدول 6 في ملحق الجداول)؛ كما أن أغلب المطلقات ذوات مستوى تعليمي متوسط فما فوق (75%) (جدول 7)؛ أيضا جزء هام من المبحوثات من أصل عرقي عربي (83%) (جدول 8)؛ من جهة أخرى أغلب المبحوثات من نفس الأصل الجغرافي لأزواجهن (73%) (جدول 9)؛ وفي الأخير غالبية المبحوثات من الفئة الاجتماعية ميسورة الحال (90%) (جدول 10).

تظهر البيانات أن افتقار الزوج للنضج العاطفي والعقلية المزاجية، المتقلبة، الغضوبة والصعبة (58%) (جدول 11) أصبحت اليوم سببا كاف لحدوث الطلاق عكس ما كان عليه الوضع في الماضي من الصبر والتحمل على أذى الزوج وفق تصريحات أغلب المبحوثات، هذا طبعا من وجهة نظر الزوجات المطلقات.

تظهر البيانات أيضا أن الطلاق المبكر (دون 30 سنة أو خلال السنتين الأوليين للزواج) أصبح منتشرا بالجزائر في الآونة الأخيرة (75%) (جدول 12).

تظهر البيانات أيضا ارتفاع الطلاق بين ذوات المستوى التعليمي (المتوسط فما فوق) عنه لدى ذوان المستوى المتدني (73%) (جدول 13).

كما أنه لم يعد عدم الانجاب سبب ذي وزن في إنهاء الحياة الزوجية وطلاق المرأة. وتذكر كثير من النسوة أن الأزواج لم يعدن يلتفتن لذلك (52%) (جدول 14).

أظهرت البيانات أيضا أن انخفاض سن زواج البنت يؤدي إلى ارتفاع احتمال طلاقها (65% تزوجن دون سن 24 سنة) (جدول 15).

كما أنه يكثر الطلاق بين الأزواج الذين يقيمون مع أسرة الزوج نتيجة اعتيادهن الدخول في مشاحنات وخلافات حول الأعمال المنزلية مع الكنة وأخوات الزوج (65%).

3.4. موقف المطلقات وترتيبهم لمجموع من الأسباب المحتملة للطلاق

يظهر الجدول أسفله أراء أفراد العينة في مجموعة من أسباب الطلاق المنتشرة وكيفية ترتيبها من حيث أثرها في نسف استقرار الحياة الزوجية. سوف نقتصر على الأسباب العشرة الأولى.

اجتمع رأي المبحوثات على تصنيف **إهمال الزوجة وطردها من البيت من جهة والخيانة الزوجية من جهة ثانية** على رأس القائمة. ليأتي في المرتبة الثانية **تعنيف الزوجة**. وخضي كل من **عدم التوافق العاطفي والجنسي، تدخل أهل الزوج في تسيير الحياة الأسرية للزوجين ومشكل الشذوذ الجنسي** بالمرتبة الثالثة.

السبب الذي حل في المرتبة الرابعة كان **غياب حس المسؤولية والأنانية**. يليه **تناول المخدرات، غياب الحوار والتواصل بين الزوجين وعدم احترام الشروط المتفق عليها قبل الزواج**.

كما يأتي **تدخل أهل الزوجة في تسيير شؤون أسرتها** في المرتبة السادسة، يليه **امتناع الزوج عن الإنفاق على البيت، يليه الكذب بشأن القبول بعمل الزوجة أو قبولها الإقامة مع حماتها وغياب الوساطة الأسرية الهادفة إلى الصلح عند وقوع الخلاف بين الزوجين**.

في المراتب العشرة الأخيرة نجد عدم التخطيط للزواج والتفاهم حول بعض القضايا (السكن، الانفاق، عمل المرأة، خروجها، عدد الأولاد)، وأيضا الصراع بين الكنة وحماتها.

	موقف الزوجة من البند					الرتبة
	موافقة جدا	موافقة	حيادية	غير موافقة	غير موافقة تماما	
استدانة الزوج بغرض الزواج	5,0	27,5	40,0	25,0	2,5	12
تناول المخدرات	55,0	22,5	12,5	10,0	0,0	5
تعنيف الزوجة	60,0	30,0	7,5	0,0	0,0	2
إهمال زوجة وطردها من المنزل	55,0	40,0	5,0	0,0	0,0	1
امتناع الزوج عن الانفاق	34,2	34,2%	18,4	13,2	0,0	7
عدم التخطيط للزواج والتفاهم حول بعض القضايا (السكن، الانفاق، عمل المرأة، خروجها، عدد الأولاد)	25,0	37,5	15,0	20,0	2,5	9
غياب الحوار والتواصل بين الزوجين	30,0	47,5	17,5	5,0	0,0	5
عدم التوافق العاطفي والجنسي	52,5	35,0	5,0	7,5	0,0	3
الصراع بين الكنة وحماتها	42,5	15,0	17,5	20,0	5,0	10
صغر السن عند الزواج	10,0	15,0	30,0	35,0	10,0 %	14
الكذب بشأن القبول بعمل الزوجة أو قبولها الإقامة مع حماتها	30,0	37,5	20,0	12,5	0,0%	8
انعدام حس المسؤولية والأنانية	47,5	35,0	12,5	5,0	0,0	4
الفوارق المادية والاجتماعية	20,0	7,5	15,0	42,5	15,0	13
عدم احترام الشرط المتفق عليها قبل الزواج	47,5	30,0	7,5	15,0	0,0	5
الرغبة في نساء أصغر سنا	28,2	15,4	28,2	23,1	5,1	11
الخيانة الزوجية	82,5	12,5	5,0	0,0	0,0	1
تدخل أهل الزوج في تسيير الحياة الأسرية	55,0	32,5	12,5	0,0	0,0	3
تدخل أهل الزوجة في تسيير حياتها الزوجية	35,9	33,3	20,5	10,3	0,0	6
غياب الوساطة الأسرية عند الخلاف	22,5	45,0	15,0	17,5	0,0	8
مشكل الشذوذ الجنسي	55,0	32,5	10,0	2,5	0,0	3

جدول 5: موقف الزوجة من بعض أسباب الطلاق المحتملة التي يكثر ذكرها في الأدبيات

5. النتائج النهائية

الطلاق محصلة العديد من الظروف الاجتماعيةالهيكلية والفردية. إنه يتواجد في كل المجتمعات، غير أنه يحدث أساسا بسهولة أكبر ضمن المجتمعات الصناعية والأكثر انفتاحا (المجتمعات اللادينية وغير التقليدية). إنه شكل من أشكال الظواهر الاجتماعية الجديدة نتيجة نمط من التغييرات الاجتماعية والثقافية ضمن صيرورة التحديث والتحضر.

هذه الدراسة كانت محاولة للتعرف على أسباب الطلاق، إنها توفر رؤية سوسيولوجية تفيد كقاعدة لمزيد من الأبحاث التي تريد التعمق أكثر في الموضوع. دون تحفظات، أشارت المبحوثات للعديد من الأسباب التي تتعلق بالانفصال والطلاق. هنالك عوامل كثيرة لها تأثير مباشر على الحياة الأسرية يمكن تصنيفها ضمن أربع أبعاد أو مستويات:

- **خصائص وسمات الشخصية وقضايا سلوكية:** مثل تعاطي المخدرات والكحول في غالب عند الزوج،ومشكل الشذوذ الجنسي، وغياب حس المسؤولية والأنانية؛
- **المعاملة والعشرة الزوجية:** نجد ضمن هذا البعد الاعتداء على الزوجة،والخيانة الزوجية، إساءة المعاملة وعدم التوافق الجنسي والعاطفي، وغياب التواصل بين الزوجين؛
- **الأبعاد المادية والمالية:** الصعاب المادية التي تواجهها الأسرة، وعدم الاستقلالية في المسكن وامتناع الزوج عن الإنفاق على البيت؛
- **العلاقات ما بين الأزواج والأقارب:** أين نجد على رأس القائمةتدخل أهل الزوج وأهل الزوجة في تسيير الحياة الأسرية للزوجين،وغياب الوساطة الأسرية الهادفة إلى الصلح عند وقوع الخلاف بين الزوجين؛
- **توقعات ما بعد الزواج واتفاقات ما قبل الزواج:** مثل عدم احترام الشروط المتفق عليها قبل الزواج (لاسيما بخصوص السكن المستقل، واستمرار عمل المرأة/أو توقف المرأة عن العمل أو عدم العمل أصلا)؛والكذب بشأن القبول بعمل الزوجة أو قبولها الإقامة مع حماتها.

الخاتمة

هنالك ضرورة لتوفير البيانات الاحصائية وتفعيل دور الأجهزة الإحصائية في رصد مستويات واتجاهات الطلاق على المستوى المحلي، الاقليمي والوطني وإجراء مسوح ودراسات وطنية حول أسباب ونتائج الطلاق على المرأة والأطفال بل وحتى الزوج.
إن اختيار الشريك الملائم من ضرورات نجاح الزواج والذي لابد أن يقوم على تغليب العقل والمصلحة، مع اعتبار التكافؤ العمري، الثقافي بل والاقتصادي الاجتماعي والتركيز على القواسم المشتركة بين طرفي العقد. كما أن إكراه الأهل لأحد الطرفين بما يتعارض وقناعته العقلية ورغبته العاطفية، ليس في مصلحة استمرار الزواج.
برغم أن الزواج عند العرب والمسلمين ارتباط بين أسرتين وليس بين فردين فقط، فإن تدخل الأسرتين والوالدات وأخوات الزوجين بالأخص ليس مطلقا، ولابد من امتناع أهالي الطرفين عن التدخل في توجيه مسار حياة الزوجين، لاسيما بعد انفصالهما عن أسرتيهما.

الكثير من المتزوجين لاسيما الذكور منهم يعتمدون في حياتهم الزوجية على الأهل، الأمر الذي يبقيهم تحت سلطتهم ورهن توجيههم، ويضعف من شخصيتهم أمام زوجاتهم، ويؤدي بهم في النهاية إلى الطلاق، لذلك يجب على المتزوج أن يبذل جهده حتى يكون مستقلاً في حياته الزوجية عن أهله. كما أن الزوجة لابد ألا تقحم أمها وأخواتها في كل كبيرة وصغيرة تتعلق ببيتها وتحفظ أسراره.

إن طبيعة العادات والتقاليد وما تحمله من قيم متوارثة تتجلى بالخوف والعيب والحرج من الاستفسار عن بعض الأشياء المتعلقة بالحياة الزوجية المحرجة، تخلي الكثير من الأزواج لاسيما النساء يجهلن مسائل حيوية ضمن الزواج مثل الثقافة الجنسية والعلاقات الحميمية، هذا من جهة، من جهة أخرى، يجهل الكثير من الشباب المقبلين على الزواج من الجنسين، الأدوار والمسؤوليات الأسرية المستقبلية التي سيواجهونها ويكونون غير مستعدين لها، لذا لابد من وجود مراكز حكومية متخصصة في هذا المجال، ومرشدين في المدارس والجامعات بل وبالمساجد وجمعيات عامة ونسوية يعملون على توعية كلا الجنسين بما سيواجهونه بعد الزواج وبأدوارهم الأسرية المستقبلية؛ إذ تبين أن بعضاً من حالات الطلاق سببها عدم التوافق الجنسي، الناتج عن الجهل بمثل هذه القضايا وعدم امتلاك ثقافة بخصوصها.

تبين أن بعض حالات الطلاق ترجع إلى صغر سن الزوجين وما ينتج عنه من خلافات لعدم قدرتهم على تحمل المسؤولية، وإدراكهم لطبيعة الحياة الزوجية، لذى

لابد من الحرص والتحقق من بلوغ الراغبين في الزواج نضجا وتوفرهم على روح المسؤولية حتى تكون فرص نجاح الزواج واستمراره أكبر.

لابد أن يكون هنالك مؤسسات ومراكز دينية ومدنية تقوم بتوعية المقبلين على الزواج بأهمية الأسرة ونوعية العلاقة التي يتأسس عليها الزواج، وكذلك توعية الزوجين بمسؤولياتهما وواجباتهما، وتقديم المساعدة في الوقت المناسب وإصلاح ذات البين عبر المساجد والأطباء النفسيين والمرشدين الاجتماعيين والجمعيات المشتغلة بشؤون الأسرة، المرأة والأطفال.

إعطاء المرأة حقوقها الشرعية وأهمها حرية الاختيار والمشورة والتعليم وفق ما نصت عليه الشرائع السماوية والقوانين الوضعية الموافقة.

ضرورة قيام المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الحكومية المعنية وجمعيات المجتمع المدني بنشر التوعية الأسرية بين الشباب المتزوجين وغيرهم، والتحذير من مخاطر الطلاق على المجتمع؛ مستفيدين من تجارب المطلقين والمطلقات، لما لها من أهمية في المساعدة على تجنب الطلاق.

أن يعمل المحامون وكل من يتوسط بين الزوجين المختلفين، بأسرع وقت، على الإصلاح بين المطلقين بنزاهة وموضوعية، ومن خلال سلسلة من التشريعات القانونية التي تنظم العلاقة بين المطلقين وأولادهما، انطلاقاً من نظم القيمية والعرفية المجتمعية.

المراجع

1. ONS, Démographie Algérienne, 2015, n° 740, Algérie, 2016.

2. Belkacem. H et Benyahia Hakim, Divorce en Algérie : 14. 000 cas après seulement trois mois de mariage, Echourouk en ligne, 09/02/2010.

3. Idem.

4. Idem.

5. Henslin, J. (2013). Essentials of sociology. (10th ed.). Upper Saddle River, NJ: Pearson Inc.

6. مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1985، 305 ص.

7. كسال مسعودة، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري. دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988م.

8.https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=439522606130024&id=183420915073529.2014/09/28 ، بتاريخ :

9. Office nationale des statistiques, série statistiques rétrospectives 1962-1990, n° 31, p1.

10. Cadi Mostéfai Merriam, L'image de la femme algérienne pendant la guerre (1954-1962), thèse de D.E.A, Alger, 1978, p 90.